

Distr.
GENERAL

S/AC.26/DEC.37(1996)
24 July 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس الأمن



لجنة الأمم المتحدة للتعويضات مجلس الإداراة

مقرر بشأن الدفعة الثالثة من المطالبات الفردية للتعويضات عن الأضرار
التي لا تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ دولار من الولايات المتحدة (المطالبات
من الفئة "جيم") اتخذه مجلس ادارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في
جلسته الـ٦٢ المعقدة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ بجنيف

إن مجلس الإداراة،

وقد تسلّم، وفقاً للمادة ٣٧ من القواعد المؤقتة لإجراءات المطالبات، التقرير الثالث لفريق المفوضين
المعيّنين لاستعراض المطالبات الفردية بشأن التعويضات عن الأضرار التي لا تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠
دولارات الولايات المتحدة (المطالبات من الفئة "جيم") الذي يشمل ٦٧ ٦٤ مطالبة فردية^(١).

١- يوافق على التوصيات المقدمة من فريق المفوضين، وبناء على ذلك،

٢- يقرر، عملاً بأحكام المادة ٤ من القواعد، الموافقة على مبالغ التعويضات الموصى بها
والمتعلقة بال ٦٧ ٦٤ مطالبة المدرجة في مرفق للتقرير. وفيما يلي المبالغ الإجمالية حسب كل بلد:

(١) يرد رفق هذا نص التقرير (الوثيقة S/AC.26/1996/2) ووفقاً للأحكام المتعلقة بالسرية والواردة في القواعد (الفقرة ١ من المادة ٣٠ والفقرة ٥ من المادة ٤)، لن يتم نشر الجداول التي تتضمن توزيع المبالغ التي ستدفع لكل صاحب مطالبة من أصحاب المطالبات الفردية، ولكنها ستقدم إلى الحكومات المعنية كل على حدة.

البلد	عدد المطالبات التي يوصى بدفعها	عدد المطالبات التي لا يوصى بدفعها	مبلغ التعويض الموصى بدفعه (بدولارات الولايات المتحدة)
مصر	١٦٠٦٥	٢	١١٥ ٣٧٨ ٥٠٥,٢١
الكويت	٤٨٠٠	-	٢٠٨ ٣٩٨ ٠٠٠,٠٠
المجموع	٦٤٠٦٥	٢	٣٢٣ ٧٧٦ ٥٠٥,٢١

٣- يؤكد من جديد أنه عندما تصبح الأموال متوفرة، ستدفع المبالغ وفقاً للمقرر ١٧ [S/AC.26/Dec.17 (1994)].

٤- يذكر بأنه، عندما تُدفع المبالغ وفقاً للمقرر ١٧ و عملاً بأحكام المقرر ١٨ [S/AC.26/Dec.18 (1994)], يجب على الحكومات والمنظمات الدولية أن تقوم بتوزيع المبالغ المتلقاة فيما يتعلق بالتعويضات المتفق على دفعها خلال ستة أشهر من تلقي هذه المدفوعات، ويجب عليها أن تقدم معلومات عن هذا التوزيع في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا الحد الزمني.

٥- يقرر عدم منح أي تعويض فيما يتصل بالمطالبتين المشار إليهما في الفقرة ٩ من التقرير،

٦- يرجو من الأمين التنفيذي أن يتيح نسخة من التقرير إلى الأمين العام، وأن يتيح لحكومتي مصر والكويت نسخاً من التقرير ومن الأجزاء ذات الصلة بالجداول التي تتضمن توزيعاً للمبالغ التي ستدفع لكل صاحب مطالبة من أصحاب المطالبات الفردية.
